HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير للعام 2022 = 4.91

عنوان البحث

الرقابة الصحية والبيئية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية ودورها في المحافظة على الصحة العامة

م. بسام عزبي عارف فريحات[1]

[1] رئيس قسم الحدائق– قائم بأعمال مدير منطقة راجب، وزارة الإدارة المحلية، بلدية كفرنجة الجديدة، الأردن.

بريد الكتروني: bassamofrehat@gmail.com

HNSJ, 2023, 4(3); https://doi.org/10.53796/hnsj4361

تاريخ النشر: 2023/03/01م تاريخ القبول: 2023/02/15م

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية الكشف عن دور البلديات من خلال الرقابة الصحية والبيئية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية ودورها في المحافظة على الصحة العامة، والتعرف على أهداف الرقابة الصحية والبيئية في البلديات، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية؛ إن أبرز مهام الدائرة الصحية في البلديات؛ العمل على تطبيق قانون البلديات وتعديلاته وقانون الصحة العامة والحرف والصناعات وقانون البيئة الأردني في الحفاظ على الصحة والسلامة العامة، وكذلك إصدار النشرات والبيانات المتعلقة بالصحة العامة والإصحاح البيئي، والعمل على مراقبة المحلات التجارية التي لها علاقة بالمواد الغذائية من ناحية صلاحياتها للاستهلاك البشري، وكذلك توصلت إن من أبرز أهداف الرقابة الصحية والبيئية ما يلي؛ العمل على تعزيز دور البلديات في جهود المحافظة على البيئة على المستوى المحلي والعالمي والإقليمي، و المساهمة في تطوير المعايير والأنظمة والتعليمات والسياسات والإجراءات الخاصة بالرقابة الصحية والبيئية، وكذلك التوعية والتثقيف الصحي للعاملين في المنشآت الخاضعة للرقابة بأهم الممارسات الجيدة ومعايير سلامة الغذاء، وأوصت الدراسة ما يلي: يجب على البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية تطوير الدائرة الصحية بما يضمن قيامها في أعمالها بشكل صحيح، وكذلك يجب على البلديات وخاصة الصغيرة توفير الأدوات والمختبرات والتجهيزات الأساسية لدى لدوائر الصحة التابعة لها مما يجعلها تقوم بدورها في المراقبة الصحية والبيئية،و تعزيز الشراكة مع القطاعات الرقابية الصحية والبيئية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الصحية، الرقابة البيئية، البلديات.

RESEARCH TITLE

HEALTH AND ENVIRONMENTAL OVERSIGHT OF MUNICIPALITIES IN THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN AND THEIR ROLE IN MAINTAINING PUBLIC HEALTH

Bassam Ozpi Aref Frehat[1]

[1] Head of the Parks Department - Acting Director of Rajib District, Ministry of Local Administration, New Kufranja Municipality, Jordan.
Email: bassamofrehat@gmail.com

HNSJ, 2023, 4(3); https://doi.org/10.53796/hnsj4361

Published at 01/03/2023 **Accepted at 15/02/2023**

Abstract

The current study aims to reveal the role of municipalities through the health and environmental oversight of the municipalities in the Hashemite Kingdom of Jordan and their role in maintaining public health, and to identify the objectives of health and environmental oversight in the municipalities. The study leads to the following results; The most important tasks of the health department in the municipalities; Working on implementing the Municipalities Law and its amendments, the Public Health, Crafts and Industries Law, and the Jordanian Environment Law in preserving public health and safety, as well as issuing bulletins and data related to public health and environmental sanitation, and working to monitor Shops that are related to foodstuffs in terms of their powers for human consumption, and also found that among the most important objectives of health and environmental control are the following; Work to strengthen the role of municipalities in efforts to preserve the environment at the local, global and regional levels, and contribute to the development of standards, regulations, instructions, policies and procedures for health and environmental control, as well as awareness and health education for workers in facilities subject to monitoring of the most important good practices and food safety standards. The study recommended the following Municipalities in the Hashemite Kingdom of Jordan must develop the health department to ensure that it performs its work Likewise, municipalities, especially small ones, must provide tools, laboratories, and basic equipment for their health departments, which will enable them to play their role in health and environmental monitoring, and strengthen partnership with other health and environmental monitoring sectors.

Key Words: health control, environmental control, municipalities.

مقدمة

شهد النظام التشريعي في الأردن لحماية صحة الإنسان والبيئة في الفترة الماضية تطور كبير عن طريق تطوير العديد من التشريعات و النصوص القانونية، بحيث أصبحت تلك التشريعات المتكاملة والمتجانسة في النصوص العالمية ومتطورة . حيث تعمل البلديات من خلال هذه القوانين والتشريعات على مراقبة الصحة والبيئية ضمن حدود البلديات.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بندرة الدراسات التي تم تطبيقها على بيئة البلدية وخاصة في الأردن التي تناولت موضوع الرقابة الصحية والبيئية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية ودورها في المحافظة على الصحة العامة، وكذلك من خبرة الباحث كونه موظف في بلدية كفرنجة الجديدة.

أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة بما يلي:

ما دور البلديات من خلال الرقابة الصحية والبيئية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية ودورها في المحافظة على الصحة العامة؟

ويفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو تعريف الرقابة الصحية والبيئية؟

– ما مهام الدائرة الصحية والبيئية في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية؟

– ما أهداف الرقابة الصحية والبيئية في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

– الكشف عن دور البلديات من خلال الرقابة الصحية والبيئية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية ودورها في المحافظة على الصحة العامة.

– التعرف على الرقابة الصحية والبيئية في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

– معرفة أهداف الرقابة الصحية والبيئية في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.

حدود الدراسة:

تم تحدد محددات الدراسة بما يلي:

الحد الموضوعي الذي تمثل في: الخدمات الصحية التي تقوم بها البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية: الفترة التي قام بها الباحث بإجراء هذه الدراسة من شهر 2023/1.

الحد المكاني: تم تطبيق الدراسة على بلديات المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود البشرية: العاملين في الدائرة الصحية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من خلال ما يلي:

– تسمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع كونها تساهم في معرفة أهمية كل من الرقابة الصحية والبيئية من أهمية صحة الإنسان.

– وكذلك من ندرة الدراسات المطبقة على أرض الأردن التي تبحث في الرقابة الصحية والبيئية في عمل البلديات.

– وتعطي هذه الدراسة رؤية واضحة من أجل الاطلاع على المعيقات التي تحد من قيام البلديات في الرقابة الصحية والبيئية.

– إن الدراسة التالية تلفت نظر أصحاب الاختصاص لأهمية الأدوار التي تقوم بها البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية في المجال الصحي والبيئي ودورها في المحافظة على صحة الإنسان.

– تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة المحلية والعربية في مجال الرقابة الصحية والبيئية في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.

– كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية البلديات كونها تمثل السلطة المحلية المسؤولة عن تنظيم شؤون الناس والمحافظة على حياتهم وصحتهم.

متغيرات الدراسة التحليلية

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

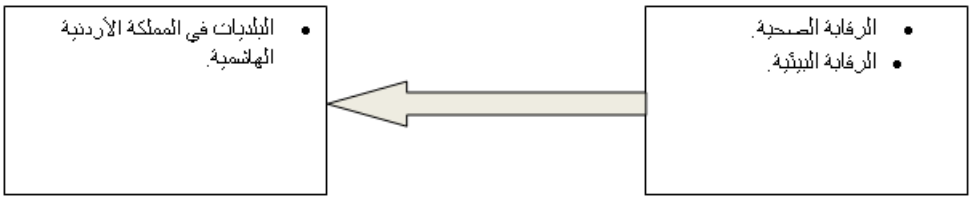

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي بالواقع، والاهتمام بوصفها وصف دقيق، ويصف لنا الظاهرة وتحديد سماتها وخصائصها، وفي هذه الدراسة يسعى لوصف الرقابة الصحية والبيئية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية ودورها في المحافظة على الصحة العامة وصفاً دقيقاً من خلال جمع المعلومات والمصادر المتعلقة موضوع الدراسة، وكذلك من خبرة الباحث كونه مختص في البيئة كونه مهندس زراعي وموظف في بلدية كفرنجة الجديدة.

مصطلحات الدراسة

الرقابة الصحية: هي مجموعة من الإجراءات الميدانية والإدارية التي يتم اتخاذها لمتابعة الشروط الصحية الواجبة في المنشأت المختلفة من أجل التأكد من توفرها خاصة في أماكن التصنيع والإعداد والعرض وأيضًا بالنسبة للعاملين والتحقق من سلامة وصلاحية المواد الغذائية للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات المقررة الخاصة لكل نوع"[1]".

المراقبة البيئية: تسعى من خلالها إلى المحافظة على *البيئة* وحمايتها وصون مواردها والحفاظ عليها من التدهور، من خلال تقديم خدمات ذات جودة[2].

البلديات: هي المؤسسة التي تم تطبيق الدراسة عليها بهدف معرفة الرقابة الصحية والبيئية التي تقدمها البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل المحافظة على صحة الإنسان.

الدراسات السابقة

سيتم عرض الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

قام الليمون(2023) بدراسة هدفت للتعرف إلى الإدارة البيئية في البلديات ودورها في مكافحة التلوث البيئي, وتناولت الدراسة دور البلديات في المحافظة على البيئة, وتأكيد الدور التوعوي للمواطنين بأهمية المحافظة على عناصر البيئة, وبينت الدراسة آثار التلوث البيئي, ومصادر التلوث, المواد الرئيسية التي قد تسبب التلوث, ومدى تطبيق قانون البلديات وتعديلاته وقانون الصحة العامة والحرف والصناعات وقانون البيئة الأردني في الحفاظ على الصحة والسلامة العامة والبيئة وحمايتها من التلوث واعتمدت الدراسة المنهجَ الوصفي التحليلي باعتباره من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية, حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف الإدارة البيئية في البلديات ودورها في مكافحة التلوث البيئي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج, فقد أكدت الدراسة إن البلديات دور في المحافظة على الصحة العامة البيئة داخل حدود البلدية تطبيقا لقانون الصحة العامة ·وتطبيق قانون الصحة العامة وقانون البيئة الأردني المعمول بهما في معالجة المكارة الصحية والمستنقعات وغير من ملوثات البيئة , وأوصت الدراسة بأن على البلديات وتقوية علاقاتها مع المؤسسات المحلية من خلال تعزيز العمل المجتمعي في قضايا التلوث البيئي وعمليات التنمية المستدامة البيئية[3].

قام أبو الكشك (2023) بدراسة هدفت الدراسة الحالية التعرف على *واجبات الدائرة الصحية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية*، وكذلك التعرف على المهام والواجبات للأقسام التي تتبع للدائرة الصحية *في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية*، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية؛ واجبات وأدوار الدائرة الصحية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية؛ المحافظة على الصحة العامة في داخل حدود البلدية، و العمل على مراقبة المحلات التجارية التي لها علاقة بالمواد الغذائية، وكذلك إصدار رخص الحرف والصناعات بعد الكشف عليها، التنسيق الكامل بين دوائر البلدية والدوائر الأخرى ذات العلاقة بالصحة العامة والبيئة، والعمل على العمل على رفع سوية الوعي الصحي والبيئي ضمن حدود البلديات عن طريق عمل المحاضرات والندوات. وتوصلت الدراسة إن أبرز المهام والواجبات لقسم البيئة في بلديات المملكة

الأردنية الهاشمية؛ العمل على تطبيق قانون البيئة الأردني في الحفاظ على الإصحاح البيئي، وكذلك تطبيق قانون الصحة العامة، والعمل على إنهاء المكاره الصحية إن وجدت في المدينة، وكذلك إن أبرز مهام وواجبات قسم المسلخ: العمل على فحص الحيوانات المعدة للذبح، وكذلك الإشراف على ختم اللحوم ونقلها بصورة تضمن فيها توافر الشروط الصحية، وكذلك أبرز مهام وواجبات المراقب الصحي في البلديات؛ مراقبة الغذائية والصحية والأرصفة والأسواق في منطقة عمله داخل حدود البلديات، وكذلك التدرج في العقوبة المنصوص عليها في قانون الصحة العامة وقانون البيئة الأردني وقانون رخص الحرف والصناعات وقانون رخص المهن بحق المخالف في منطقته أو الحي الذي يعمل به. وأوصت الدراسة العمل على تعزيز الشراكة مع القطاعات الرقابية الصحية والبيئية بإنشاء مكتب مشترك يوجد مندوب من المحافظة والأمن العام والبلديات والصناعة والتجارة، والزراعة والمياه، والصحة للقيام بجولات تفتيشية بشكل يومي، وكذلك العمل على إكساب العاملين في الإدارة الصحية في البلديات المهارات اللازمة بالتعامل مع القطاعات المختلفة، وإخضاعهم لدورات تدريبية[4].

وفي دراسة قام بها بن السحمو (2018) دراسة هدفت التعرف على وظيفة الضبط الإداري لأجل حفظ الصحة العامة وجمال المدينة، وهو ما يندرج ضمن العمل الإداري ، لأجل دفع أي تهديد أو انتهاك للمصالح المقصودة من التشريع، حيث أكدت الدراسة بأنه كان لولاية الحسبة فضل السبق في المحافظة على الصحة العامة وجمال المدينة، وذلك قبل قرون من تعرّض القانون الوضعي لتحديد العناصر المادية لفكرة النظام العام في تركيبتها القديمة أو الحديثة. وقد جاءت إشكالية الدراسة كالأتي: ما هو المقصود بالضبط الإداري البلدي والحسبة ؟ وما مدى إسهام رئيس المجلس الشعبي البلدي والمحتسب في حفظ الصحة العامة وجمال المدينة ؟ ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كافة الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظافة في الطرق والأماكن العمومية، والتحقق من صلاحية المواد الغذائية الاستهلاكية، وكذا القضاء على كل مصادر وجود المخاطر الصحية، كاتخاذ إجراءات التطعيم، والفحوص الدورية للتأكد من السلامة الصحية للأشخاص الوافدين من الخارج، وصيانة قنوات الصرف الصحي . يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كافة الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظافة العمومية بمنع كل ما من شأنه تشويه المحيط، وحماية كل ما هو قائم بجماله، وكذا العمل على مراعاة وترقية الطابع الجمالي والمعماري للمدينة، بإعمال كل ما من شأنه تزيينها. رغم اهتمام المشرع الجزائري في المنظومة التشريعية بالمحافظة على الصحة العامة وجمال المدينة إلاّ أن ما هو قائم على المستوى الواقعي يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه حال المدن، وهو ما يجعل تلك القواعد القانونية والتنظيمية، التي كان الهدف من وضع المشرّع لها هو المحافظة على النظام العام تبقى حبراً على ورق، ما لم تتحمّل كلّ من السلطات المختصة والمواطن قدر من المسؤولية الملقاة على عاتقه[5].

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في بعض الجوانب منها:

- جميع الدراسات ركزت على الأدوار البيئية أو الصحية للبلديات، ودور البلديات في حماية صحة الإنسان وهذا ما سعت الدراسة الحالية إليه.

- تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والمنهج الوصفي التحليلي في معظم الدراسات السابقة وهو ما اتجه إليها الباحث حيث استخدم المنهج الوصفي لامه الأكثر ملائمة.
- التشابه من ناحية إن جميع الدراسات تم تطبيقها على بيئة البلديات وفي بلاد مختلفة.
- التشابه في الهدف الرئيسي للدراسة وهو التعرف على دور البلديات في حماية الصحة والبيئة.
- جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن ما تم عرضة من دراسات سابقة في جوانب مختلفة منها؛ اختلفت في البيئة التي طبقت عليها الدراسة كون لا يجود دراسات بنفس الموضوع طبقت على بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك لا يوجد دراسة تم الحديث عن الأدوار الرقابية للبلديات في المجال الصحي والبيئي.

واستفادت الدراسة الحالية من عرض الدراسات السابقة في عدة جوانب من أهمها:

- تحديد مشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وأهميتها.
- واختيار المنهج العلمي الملائم.
- وكذلك تكوين خلفية فكرية عن الموضوع، والاستفادة من كتابة الأدب النظري.
- والعمل على الاستفادة من المراجع والإنتاج العلمي.
- الاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت اليها معظم الدراسات والتي تدعم أو تختلف مع نتائج الدراسة الحالية.

وتميزت هذه الدراسة من خلال:

- شريحة الدراسة وهم الدائرة الصحية والبيئية في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية كونها تعتبر من أهم المديريات لارتباطه بحياة الإنسان وصحته.
- وتعتبر على حد علم الباحث أول دراسة تطبق على بلديات المملكة الأردن الهاشمية تختص في هذا المجال.

الأدب النظري

الغرض من إجراء التفتيش من قبل البلديات

- توحيد إجراءات التفتيش والرقابة وتحقيق المستدامة في العمل.
- القضاء على السلوكيات المخالفة للأنظمة واللوائح والاشتراطات.
- تحقيق الشفافية في إجراء التفتيش[6].

الدائرة الصحية في البلديات ومهامها

يرتبط مدير الدائرة الصحية برئيس البلدية، تُمارس دائرة الشؤون الصحية مهامها وصلاحياتها بموجب مجموعة من القوانين والتي تحكم الإجراءات والآليات في سير العمل في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية, وهي: قانون الصحة العامة، وقانون منع المكارة، قانون نظام المسالخ، قانون الحرف والصناعات، وقانون البيئية ويتم تطبيق بنود هذه القوانين جميعها تحت مظلة قانون الإدارة المحلية والذي يمنح كوادر الصحة الصلاحيات في الرقابة

على الأسواق وتنظيمها والإشراف عليها ومراقبة المحال التجارية والأعمال بشكل عام المضرة بالصحة. علاوة على اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة قدر المستطاع على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس وذلك بالتنسيق مع مديريات الصحة والجهات المعنية ضمن حدود البلدية.[7] ويقوم بتطبيق مهام الدائرة الصحية المتعلقة بالصحة العامة والبيئية والتي تتمثل بما يلي؛

– العمل على تطبيق قانون البلديات وتعديلاته وقانون الصحة العامة والحرف والصناعات وقانون البيئة الأردني في الحفاظ على الصحة والسلامة العامة.

– التنسيق الكامل مع كافة دوائر البلدية ومناطقها التقيد التام في تطبيق القوانين المذكورة أعلاه والمحافظة على مصالح البلدية.

– إصدار النشرات والبيانات المتعلقة بالصحة العامة والإصحاح البيئي، عمل حملات التوعية الصحية في المدينة وذلك عن طريق النشرات والندوات والكتابة في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى.

– مكافحة الخاصة بالقوارض والحشرات الزاحفة والطائرة والتنسيق مع كافة المناطق التابعة للبلديات.

– المحافظة على الصحة العامة في داخل حدود البلدية.

– والعمل على مراقبة المحلات التجارية التي لها علاقة بالمواد الغذائية من ناحية صلاحياتها للاستهلاك البشري.

– وإخضاع في جميع المصانع والمحلات التجارية والحرفية والبقالات والمطاعم والمقاهي والمخابز العاملين فيها للفحص الطبي مرة لكل سنة على الأقل وعدم إجازة ترخيصها إلا بعد استكمال هذه الشروط.

–والسعي للمحافظة على البيئة المحلية والإصحاح البيئي تطبيقا لقانون البيئة الأردني الساري المفعول والتعديلات التي أجريت عليه.

– التأكد من توفر الشروط البيئية والصحية في جميع المصانع والمحلات التجارية والحرفية والبقالات والمطاعم والمقاهي والمخابز العامة فيها والخاصة.

– مراقبة المواد الغذائية وفحص مدى صلاحيتها للاستعمال البشري وإتلاف الفاسد أو غير الصالح للاستعمال البشري منها.

– الكشف الصحي والميداني على المحلات التجارية قبل وبعد إصدار رخص الحرف والصناعات للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات الصحية لكل حرفة.

– مراقبة المساكن والمحلات للتأكد من تصريف أقذارها بصورة منتظمة.

–اخذ التدابير لمكافحة البعوض والحشرات الاخرى فيها .

–منع وجود الزرائب والمداخن ضمن حدود البلدية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وجودها في الأماكن القريبة من حدود البلدية.

– الإشراف على مسلخ البلدية والعاملين فيه ونقل اللحوم بصورة تضمن فيها توافر الشروط الصحية.

– المشاركة الكاملة والفاعلة في لجنة الصحة والسلامة العامة ضمن حدود البلدية.

– الإشراف على مراقبة الأسواق.

– مراقبة المواد الغذائية باستمرار للتأكد من صلاحيتها للاستعمال البشري وإتلاف الفاسد او غير الصالح للاستعمال البشري منها.

– مراقبة المياه في المدينة وفحصها يوميا لضمان عدم تلوثها وذلك بالتنسيق مع مديرية الصحة العامة.

– مراقبة الشوارع والأرصفة داخل منطقة الأسواق ومنع إشغالها من قبل التجار والبائعين المتجولين.

– منع الباعة المتجولين والبسطات من استعمال الشوارع والأرصفة والاطاريف داخل منطقة الأسواق وتقديم التقارير بهذا الشأن للجهات المختصة ومتابعتها.

– إنهاء المكاره الصحية.

– مراقبة النظافة في المدينة والمشاركة في التخطيط لحملات النظافة وتنفيذها.

وتسعى الرقابة على الغذاء من خلال الإجراءات الميدانية والمكتبية الهدف منها حماية المستهلك وضمان تقديم الخدمات الغذائية له بأفضل الطرق، والتحقق من سلامة المواد الغذائية ومطابقتها للمواصفات، والتأكد من صلاحية أماكن تحضير الأغذية وتصنيعها ومواقع العرض ووسائل التوزيع والنقل، وكذلك التأكد من وصول الغذاء إلى المستهلك بأعلى مستوى ممكن من الجودة والنوعية[8].

إن من أبرز الأدوار الصحية التي تقوم بها البلديات المحافظة على صحة الإنسان من خلال المحافظة على سلامة الغذاء حيث تعتبر من المهام الرئيسية التي تواجه العاملين في الأقسام الصحية في البلديات لما لها من أهمية قصوى لكافة الجهات ذات العلاقة بإنتاج وتداول وتسويق الأغذية بغرض الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك. وتعد الرقابة الصحية رقابة مكملة وأساسية أهدافها المحافظة على صحة وسلامة الأغذية لتصبح صالحة للاستهلاك الآدمي. من هنا جاء دور الرقابة الصحية في البلديات والتي تهدف إلى إرشاد المستهلك إلى مفاهيم صحة وسلامة الغذاء عامة ورفع دور كل فرد في المجتمع تجاه الرقابة الصحية.

وفي هذا المجال البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بمديرية الصحة والبيئة تسعى في المقام الأول إلى سلامة الغذاء، وإلى تقديم العناية الصحية الفائقة وإيصالها إلى درجات متقدمة من التطور.[9] ومن أجل نجاح الرقابة الصحية التي تقوم بها البلديات في مجال تفعيل دور الرقابة الصحية يتطلّب أن يكون المواطن شريكاً أساسياً في عملية المساعدة على تنفيذ الرقابة على المنشآت الغذائية من هنا فإن جعل التواصل مع الجمهور من أولوياته الرئيسية، ولكن حتى يتم ذلك بالشكل المطلوب، هناك ضرورة أساسية لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول سلامة الأغذية، وذلك من خلال المزيد من إطلاق حملات وبرامج التوعية الغذائية، للشرائح المجتمعية.

وفي مجال أخر يؤثر التلوث البيئي سلبًا على استقرار النظام البيئي ، و تظل الملوثات مثل النفايات السائلة الصناعية وعوادم السيارات ,ومياه الصرف الصحي المنزلية ,والمعادن الثقيلة والمركبات المشعة والعوادم المختلفة التي تطلقها الإلكترونيات في الطبيعة جميعها تشكل تهديدات كبيرة للحياة على الأرض. لذلك تسعى البلديات من

خلال الدائرة الصحية والبيئية في البلديات دور في مكافحة التلوث البيئي , وتعتبر البيئة احد ادوار البلديات , حيث تقوم البلديات بحملات موسمية لمكافحة التلوث البيئي من رش المبيدات الحشرية , والنظافة , , ودفن النفايات في الأماكن المخصصة لها والعمل على تدوير النفايات الصلبة والسائلة , والإشراف على إجراءات البيئة بشكل كامل , كذلك إدارة النفايات وإعادة تصنيعها وطرق معالجتها.

البيئة ترمز إلى كل شيء يحيط بالإنسان من ماء، ونباتات، وهواء، وغذاء، و العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة تبادليّة، أي أن كلا الطرفين يؤثر ويتأثر بالآخر، فعندما تكون عناصر البيئة صحية ونظيفة فهذا ينعكس بشكل إيجابي على صحة الإنسان ورفاهيته، والعائلات والمجتمع بكل أطيافه واقتصاده[10].

أهداف الرقابة الصحية البيئية للبلديات

إن من أبرز أهداف الرقابة الصحية والبيئية ما يلي:

الحفاظ على الوضع البيئي للبلديات والحفاظ على صحة مواطنيها.-

السعي نحو الحفاظ على جمالية البلديات وإظهارها بأبهى صورها.-

- السعي نحو تطوير دور المجتمع المحلي في أعمال الحفاظ على البيئة ونظافة البلديات.

- العمل على تعزيز دور البلديات في جهود المحافظة على البيئة على المستوى المحلي والعالمي والإقليمي.

- المساهمة في تطوير المعايير والأنظمة والتعليمات والسياسات والإجراءات الخاصة بالرقابة الصحية والبيئية.

- التوعية والتثقيف الصحي للعاملين في المنشآت الخاضعة للرقابة بأهم الممارسات الجيدة ومعايير سلامة الغذاء[12].

الأنشطة الخاضعة للتفتيش من قبل البلديات

- المنشات الغذائية: مثل أنشطة إعداد الطعام والمشروبات وتجهيزها(المطاعم، المقاهي....الخ).

- المنشات الصناعية.

- المنشات التجارية(البقالات، المولات...الخ).

- المنشآت ذات العالقة بالصحة العامة مثل الصالونات[13].

عناصر الرقابة الصحية والبيئية

- الزيارات التفتيشية.

- المنتج المتداول وصلاحيته.

- البيئة وصلاحيته.

- المراقب الصحي والبيئي.

- المنشات الخاضعة للتفتيش[14].

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- يجب على البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية تطوير الدائرة الصحية بما يضمن قيامها في أعمالها بشكل صحيح.

2- يجب على البلديات وخاصة الصغيرة توفير الأدوات والمختبرات والتجهيزات الأساسية لدى لدوائر الصحة التابعة لها مما يجعلها تقوم بدورها في المراقبة الصحية والبيئية.

3- يجب على البلديات تعزيز الشراكة مع القطاعات الرقابية الصحية والبيئية الأخرى والقيام بحملات تفتيشية في جميع الأوقات.

4- العمل على إكساب العاملين في الإدارة الصحية والبيئية في البلديات المهارات اللازمة بالتعامل مع القطاعات المختلفة، وإخضاعهم لدورات تدريبية متخصصة.

5- يجب على البلديات تشجيع القطاع الخاص على عمل مصانع إعادة الاستخدام والتدوير للنفايات بطريقة مبتكرة لتحويل العناصر القديمة إلى شيء أكثر قيمة، ونكسب من خلالها المحافظة على البيئة وإيجاد دخل لكثير من السكان داخل حدود البلديات.

6- يجب على البلديات زيادة أعداد المراقبين الصحيين والبيئيين في البلديات.

7- على البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية العمل على استخدام الآليات والبرامج الحديثة في طرق الرقابة والتفتيش الصحي والبيئي التي تقوم بها البلديات، من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا السياق.

8- يجب سن قانون يعطى بموجبه جميع موظفين البلديات صفة التفتيش ضمن أطار تنظيمي وقانوني.

9- يجب على الباحثين إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بتفعيل الرقابة الصحية والبيئية في البلديات لندرة الدراسات في هذا الجانب.

10.من المؤمل أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من وزارة الإدارة المحلية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الصحة والبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

المراجع

1.أبو عويضة، طارق.(2022). دور الإدارة المحلية في حماية البيئة في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة على بلدية الموقر، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 50، ص1621-1650.

2.زهيرة، علي.(2016). دور الجماعات المحلية في حماية البيئة والصحة،مجلة التنظيم والعمل، مج 5(4)، ص131-140.

3.الليمون، بنان.(2023). الإدارة البيئية في البلديات ودورها في مكافحة التلوث البيئي، مجلة العلوم الطبيعية والإنسانية، 4(2)، 415-428.

4.أبو الكشك، صدام.(2023). الخدمات الصحية التي تقوم بها البلديات بالمملكة الاردنية الهاشمية، مجلة العلوم الطبيعية والإنسانية، 4(2)، 585-572.

5. بن السيحمو، محمد المهدي.(2018). الضبط الإداري البلدي والحسبة ودورهما في حفظ الصحة العامة وجمال المدينة- دراسة مقارنة قانون البلدية الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية5(1)، 89-106.

6. الموقع الرسمي لوزارة الإدارة المحلية.

7. عبد المقصود، زين الدين.(1982). ندوة دور البلديات في حماية البيئة بالمدن العربية، مجلة النشر العربي جامعة الكويت.

8. بورسان، رمضان.(2021). دور البلدية في مجال حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة،مجلة الإدارة والاقتصاد، ع2 ، ص33-49.

9. رابح، سرير.(2020). دور البلدية في عملية صنع القرار التنموي وحماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران-الجزائر.

10. Others, Esposito . (2020). The effect of ownership on sustainable, development and environmental policy in urban waste management : An explicatory empirical analysis of Italian municipal corporation. Italy: University of Sannio 4(2), 12-29.

11. بن محمد، محمد.(2010). دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد، 5(6)، ص ص 145-160.

12. مرجع سابق: أبو الكشك، صدام.(2023)

13.بن السيحمو، محمد المهدي.(2018). الضبط الإداري البلدي والحسبة ودورهما في حفظ الصحة العامة وجمال المدينة- دراسة مقارنة قانون البلدية الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية5(1)، 89-106.

14. أمين، بشير.(2022). البلديات في معادلة حماية البيئة وتحقيق التنمية المحلية واقع وآفاق، مجلة البيئية والاقتصاد، 10(1)، ص 269-289.